عام على الزلزال

المحافظ هلال لـ«الوطن»: أكثر من ٧٠ مليار ليرة الدعم المقدم للمتضررين استفاد منه ٢٢ ألف أسرة

| اللاذقية - عبير محمود

عام مضى على الزلزال الذي ضرب عدة محافظات في سورية، ومنها محافظة اللاذقية التي تضرر فيها ٨٩٠,٠٤٥ شخصاً بفعل الكارثة، ما يعادل ١٩٣,٤٨٨ أسرة متضررة.

وحول عمليات الاستجابة الطارئة حتى الوصول إلى مرحلة التعافي، أكد محافظ اللاذقية عامر هلال لـ«الوطن» العمل المتواصل لمساعدة المتضررين من كارثة الزلزال حتى الوصول إلى تعافي جميع الأسر وتقديم ما يلزم لدعمهم وفق التوجيهات الحكومية، مبيناً أنه من ضمن الدعم مبالغ نقدية ٣,١٥٠ ملايين ليرة لكل أسرة، حيث بلغ عدد المستفيدين أكثر من ٢٢ ألف أسرة متضررة بمبلغ إجمالي يقرب من ٧٠ مليار ليرة سورية.

وبين هلال أنه تم إنشاء قاعدة بيانات الأسر المتضررة وفق نتائج عمل لجنة المرسوم رقم /٣/والقرار رقم /٥٥٥/، فقد بلغ عدد الأسر المتضررة التي صدرت أسماؤها ٢٦٩١ أسرة حتى تاريخه.

وأشار محافظ اللاذقية إلى أنه بعد مرحلة الاستجابة الفورية للكارثة ومواجهة تداعيتها، تم إغلاق كل مراكز الإيواء والعمل على إنشاء ألف وحدة سكنية مسبقة الصنع بالتعاون مع الهلال الأحمر الإماراتي، في ٤ برجيات، وبرجيتان في مدينة جبلة بإجمالي ٨٠ شقة سكنية، إحداها في حي النقعة وأخرى بحي العزة).

ولفت هلال إلى أن نسب الإنجاز في الأبراج السكنية بموقع أوتوستراد الثورة تجاوزت ٩٣ بالمئة وتسير الأعمال بباقي المواقع بوتيرة جيدة.

كما أكد هلال استمرار أعمال تأهيل المدارس المتضررة، من قبل مديرية التربية في محافظة اللاذقية والمنظمات الدولية والأممية والجمعيات الأهلية ووصلت حتى الآن إلى ٧١ مدرسة تمت إعادة تأهيلها، مشيراً إلى أنه تم الكشف على ٨٥٠ مدرسة، منها١٤٩ مدرسة بحاجة للتدعيم، ١٤ مدرسة غير آمنة ومحيطها غير آمن، ٣٧٨ مدرسة آمنة وبحاجة إلى صيانة بسيطة بوجود الطلاب، و٨٦ مدرسة غير آمنة بحاجة لجنة السلامة العليا.

وبناء على تقارير المديريات الحكومية حول الأضرار التي لحقت بالمباني والتجهيزات التابعة لها، تبين وجود ١٦١ الأضرار في المباني والدوائر الحكومية، ١١ ألف متر بشبكة الصرف الصحي.

وأشار إلى تشكيل ٣٣ لجنة سلامة عامة في محافظة اللاذقية إضافة للجنتين أساسيتين للسلام وبدأت أعمالها وفق نموذج موحد معتمد في غرفة العمليات، بناء على تقارير الكشف السريع وفق الأولويات: آلية للسقوط، متصدعة بحاجة تدعيم، بحاجة ترميم وإصلاح وأنجزت (١٨,١٥٣) بناء حتى تاريخه، وأنهت أعمالها بتاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠٢٣ ويستكمل فريق البيانات حالياً أتمتة نتائج لجان السلامة العامة، مع الإشارة إلى أنه تم تشكيل لجنة هندسية مختصة في الكشف على العقارات التي تم تقييم حالتها من لجان السلامة العامة بأنها تحتاج إلى هدم، وعددها ١,١٨٨ بناء.

فيما يخص التوزيعات الإغاثية خلال عام الزلزال في محلة تلبية الاحتياج، بيّن هلال أنه تم توزيع ٣٥٣٢٣٦ سلة غذائية، وتقديم ٨,٤٧١,٦٥٢ مستلزمات إقامة، ٢٢٣٦٢٤٩ مواد غاثية، ٩٠١٤٩ مواد طبية، ١٥٤١١٨ آلية، ١٥٣١٨٧ لوازم نظافة، إضافة إلى تقديم ٢٨٤٢٩٣ جلسات توعية، ٨٦٥ ألف خدمة طبية.

ولفت محافظ اللاذقية إلى أن عدد البواخر المحملة بالمساعدات الواصلة إلى مرفأ اللاذقية ١٠٨ بواخر، و١٣٨ طائرة محملة بالمساعدات وصلت إلى مطار اللاذقية، منوهاً بعمل أكثر من ٤٥ جهة فاعلة على الأرض للاستجابة للكارثة.

حلبيون يحددون مواعيد قيصريات الولادة في غير يوم الزلزال!

حجوزات صالات الأفراح في أدنى مستوى خلال العام والفعاليات الاقتصادية ترجئ الاحتفال بمناسباتها

| حلب- خالد زنكلو

نأى حلبيون بأبنائهم عن الذكرى الأولى لوقوع الزلزال في ٦ من شباط العام الماضي، من خلال تحديد مواعيد العمليات القيصرية لولاداتهم في غير هذا اليوم «الشؤم»، الذي تراجعت فيه حجوزات صالات الأعراس أيضاً إلى أدنى يوم لها في السنة، وللغاية ذاتها.

وكشف أطباء وطبيبات توليد في حلب أن حوامل رفضن تحديد مواعيد إجراء عمليات قيصرية لهن في «يوم الزلزال»، الذي عدوه «نذير نحس» لأبنائهم في حال تطابق ميلادهم مع الذكرى الأولى لحدوثه، ككارثة إنسانية لم تعهدها ذاكرة سكان المدينة منذ أكثر من ٢٠٠ عام.

وقال أحدهم لـ«الوطن»: عمدت سيدتان سبق أن برمجتا إجراء قيصرية اختيارية في ٦ من شباط إلى تأجيل الموعد إلى ما بعد تاريخ حدوث الزلزال، كي لا يصبح عيد ميلاد المولودين في التاريخ ذاته، ولمسوغات لم يجر الإفصاح عنها، غير أنه لفت إلى أن سيدات وضعن حملهن ليلة الزلزال وأصبن جراء ذلك باضطرابات نفسية مازلن يعالجن للتغلب عليها.

وبين أصحاب صالات أفراح في حلب أنه وعلى الرغم من تخصيصهم عروضاً، إلا أن حجوزاتهم لإقامة المناسبات المختلفة كالخطبة والزواج، وحتى أعياد الميلاد، في ٦ من شباط، تراجعت إلى منحنى غير مسبوق مقارنة بباقي أيام السنة، ليس لـ«علة البرد» في الشتاء، إنما لمصادفة المناسبة مع ذكرى الزلزال.

وبينما آثرت الفعاليات الاقتصادية إقصاء الاحتفال بمناسباتها عن الذكرى الأولى للزلزال، وحدهم المسؤولون في اللجنة الاجتماعية التابعة لنقابة أطباء حلب، حددوا مساء ٦ شباط موعداً لتناول العشاء في أحد مطاعم المدينة «ليجتمع فيه الأطباء والطبيبات على المحبة والألفة ودعم التواصل الاجتماعي، وذلك بمناسبة قدوم العام الجديد ٢٠٢٤».

شكوى من طلبة «الدراسات العليا» بدمشق ومدير السكن الجامعي يوضح!

صندوق لـ«الوطن»: تزويد الوحدات السكنية بساعتي كهرباء إضافيتين.. و«الأراكيل» ممنوعة تحت طائلة الفصل من المدينة

| فادي بك الشريف

أكد مدير الهيئة العامة للمدينة الجامعية بجامعة دمشق عباس صندوق لـ«الوطن» إصدار تعليمات جديدة مشددة لدى جميع الوحدات بالسكن الجامعي وذلك تلافياً لحدوث أي حرائق، ولاسيما بعد الحريق الذي اندلع منذ يومين في إحدى الغرف السكنية على أوتوستراد المزة.

وشدد صندوق على منع استخدام «الأراكيل» داخل الغرف السكنية في مختلف الوحدات وذلك تحت طائلة الفصل النهائي من المدينة في حال ضبط استخدامها داخل أي غرفة، مع ضرورة التعامل بحذر كبير من الطلاب فيما يخص استخدام «السخانة» الكهربائية وأن تكون للضرورات فقط.

وفي الغضون اشتكى عدد من طالبات الدراسات العليا في الوحدة الخامسة وسواها بعد الحديث عن تقلهن إلى سكن الطبالة.

وتضمنت الشكوى التي حصلت «الوطن» على نسخة منها، أن هناك أسباباً موضوعية ترتبط بالتزام القيام بالواجبات والمهام الموكلة في الكليات من مراقبات، وساعات إدارية وتدريسية، ولاسيما المعيدين الذين بات يطلب منهن إلزامياً الدوام في أمانات السر والتدريس ويقتطع بدل السكن من رواتبهم، متسائلين: هل يدفعون عبئاً إضافياً في المواصلات إلى سكن الطبالة؟

وتحدثت الشكوى عن قرب مواقع الكليات ولاسيما الآداب والإعلام من المدينة الجامعية في المزة، وبإحصاء دقيق هم الأكبر عدداً، مضيفين: إذا كنا سنلتزم بحضور السمنارات المطلوبة منا شهرياً فقط، فنحن بحاجة إلى تكاليف مواصلات ذهاب وعودة إلى الطبالة ما يعادل ١٦٠ ألف ليرة شهرياً، ما يشكل أعباء إضافية.

وتساءل الطلاب: هل يعقل بقاء المعاهد الطبية في الوحدة الخامسة، ونقل طالبات الدراسات العليا، مؤكدين عدم ذكر أسباب النقل أو إيضاحها من المدينة الجامعية.

وبحسب الشكوى فإن كثيراً من الطلبة يقطنون المدينة الجامعية وهم من محافظات بعيدة كالمحافظات الشرقية، الأمر الذي يزيد من الأعباء عليهم.

وحول هذا الموضوع، أكد مدير الهيئة أن هذا الموضوع سابق لأوانه، مبيناً أنه لم يصدر أي قرار حتى تاريخه.

وأشار إلى أن هناك لجنة مشكلة من مجلس الإدارة لدراسة الاختصاصات حسب الطاقة الاستيعابية لطلاب الدراسات العليا، بما فيه رصد واقع الغرف والأعداد واتخاذ القرار المناسب حينها بناء على الطلبات المقدمة.

وأشار صندوق إلى أن الأعداد هذا العام تزيد على العام الماضي، منوهاً بأنه من المقرر أن يصدر عن اللجنة وحدات اختصاصية حتى تتمكن المدينة من استيعاب كل الطلاب المتقدمين.

وعن الأعداد في السكن، قال صندوق: توجد زيادة بعدد الطلاب في المرحلة الجامعية الأولى بمعدل ألفي طالب وطالبة، بحيث يصل العدد إلى نحو ١٣ ألفاً هذا العام مقارنة مع ١١ ألف طالب العام الماضي، باستثناء طلبة الدراسات العليا، ناهيك عن الطلبة غير السوريين وذوي الاحتياجات الخاصة.

وبين صندوق أن البرنامج الالكتروني المؤتمت المطبق هذا العام نظم عملية تسجيل الطلاب، وخلق أريحية في التعامل مع الأعداد، من دون أن نستبعد وجود بعض الإشكاليات يتم العمل على تجاوزها بشكل كامل العام الدراسي القادم، علماً أن الغاية الأساسية من «تطبيق سكن» هي تحقيق العدالة بين الطلاب.

كما أكد مدير الهيئة أنه يتم تزويد جميع الوحدات السكنية بساعتي كهرباء إضافيتين مساءً من خلال تشغيل المولدات وذلك لخدمة الطلبة ولاسيما في هذا الوضع من الشتاء الذي يتزامن مع امتحانات الطلبة.

ويشار إلى صدور قانون ينص على تحويل المدن الجامعية إلى هيئات عامة ذات طابع إداري مستقلة مالياً وإدارياً، بهدف منح إدارات المدن الجامعية صلاحيات مالية وإدارية كافية تمكنها من توفير سكن نظيف وآمن ومريح بكفاءة وفاعلية للطلاب وتساعدها في إنجاز الأعمال المطلوبة من خدمات وصيانة وإعادة تأهيل إضافة إلى بناء وحدات جديدة وإدارة المرافق والمنشآت الملحقة بالمدن واستثمار بعضها.

لم تنل رضا المزارعين

التبغ يكلف الفلاح ٤٧ ألف ليرة والمؤسسة تسعر أفضل صنف بـ ٣٢ ألفاً الكيلو يباع في السوداء بدءاً من ١٥٠ ألف ليرة

| طرطوس- ريا أحمد

كما في كل عام لم ترض تسعيرة المؤسسة العامة للتبغ منتجي التبغ في محافظة طرطوس، واعتبروها غير واقعية وتشكل غبناً كبيراً لهم علماً أنه الموسم الوحيد لهم والمفترض أن يؤمن حاجات أسرهم لعام كامل.

وأكد عدد من فلاحي التبغ بمنطقة القدموس أن أسعار المؤسسة هذا العام لا تقارب التكلفة، فكل دونم تبغ يحتاج إلى أسمدة من سوبر فوسفات ويوريا بقيمة تتجاوز مليوناً، كما يحتاج للحراثة ثلاث مرات والجرار يتقاضى على الساعة ١٢٥ ألف ليرة، إضافة إلى أسعار الخيوط والسقاية فكل صهريج يحمل ٢٠ برميلاً يتقاضى بين ١٠٠_١٥٠ ألف ليرة، إلى جانب الأدوية اللازمة التي تبلغ قيمتها ١٥٠ ألفاً، فإن كان الإنتاج للدونم الواحد يقارب بين ٧٥ و١٢٥ كيلو غراماً فإنه بالحد الأدنى سيكون تكلفة الدونم مليونين ومئتي ألف بينما ستتقاضى الفلاح مليونين وسبعمئة ألف من المؤسسة، فهل من المقبول أن يعمل الفلاح عاماً كاملاً ليحصل من ثلاثة دونمات على مليون ونصف مليون فقط؟ معتبرين أن هذا يؤكد أن أسعار المؤسسة غير مقبولة ولا ترتبط بالواقع بأي صلة.

وقال البعض منهم: إن استمرار هذه الأسعار سيجعل الفلاح يتجه إلى تجار السوق السوداء الذين يشترون الكيلو (ورق) من دون فرم بـ ١٥٠ ألف ليرة ومفروم بمبلغ يتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة، وهذا الفارق الكبير يجعل الفلاح صاحب الرخصة يتجه إلى السوق السوداء أملاً بأرباح مقبولة وفقاً لصعوبة الحياة الحالية، وأن يتحمل العقوبة.

بدوره رئيس الرابطة الفلاحية في القدموس هيثم سليمان أكد أن دراسة التكلفة لكيلو غرام التبغ لهذا العام بلغت ٤٧ ألف ليرة من دون سقي، بينما المؤسسة سعرت كيلو بصما بـ ٣٢ ألف والبرليت بـ ٢٨ ألف ليرة وشك البنات بـ٢٧ ألف وهو الأكثر كمية في المنطقة، لافتاً إلى أنه عند سؤال اتحاد الفلاحين عن سبب التسعيرة وهم ضمن لجنة التسعير، فإن جوابهم دائماً «لا أحد يرد علينا».

رئيس اتحاد الفلاحين بطرطوس فؤاد علوش أكد أن هذه الأسعار جاءت بعد اعتراض الاتحاد العام على أسعار سبقت الحالية وتم رفعها قليلاً للوصول إلى هذه الأسعار لكن الاتحاد جزء من لجنة وضعت دراسة تكلفة كاملة لمحصول التبغ.

بالمقابل أكد مدير الزراعة في المؤسسة العامة للتبغ أيمن قره فلاح أن الاتجار بالمادة غير مسموح به وتتابع الرخص وسنخالف كل من سيبيع للسوق السوداء، والأسعار وضعت وفقاً للجنة تضم (فنيي المؤسسة، ممثلاً لاتحاد الفلاحين، وزارة الزراعة) ووافقوا جميعاً على بنود التكلفة التي شملت ٣٥ بنداً في دراسة شملت كل مراحل زراعة التبغ وراعت الفلاح بأسعار وغذاء مستلزمات الإنتاج واحتسبت كلفة إنتاج الدونم ٤٠٠ ألف وأعطته هامش ربح ٢٠ بالمئة ولم يحصل اعتراض من أي جهة باللجنة.

ولفت إلى أن مكاتب المؤسسة الزراعية في المناطق تقدم خدمات عديدة وبأسعار رمزية من مستلزمات (بذور، نايلون، أسمدة، مبيدات، أدوية، مخصبات) وبأسعار أقل من السوق من دون أن تخضع لتقلبات الأسعار، إضافة إلى أن المؤسسة تقدم أكياس الخيش والنقل مجاناً للفلاح لنقل المحصول إلى مستودعات التخزين وكله بحسب من التكلفة كلها.

يذكر أن الحكومة حددت أسعار شراء التبغ من الفلاحين لموسم ٢٠٢٤–٢٠٢٥ لكل كيلو من نوع تنباك ٢٤٠٠٠ ليرة وبرلي ٢٣٠٠٠ ليرة وفرجينيا ٢٤٠٠٠ ليرة ونوع بصما ٣٢٠٠٠ ليرة وبربليب ٢٨٠٠٠ ليرة وشك البنت ٢٧٠٠٠ ليرة وكاتريني ٢٨٠٠٠ ليرة لكل كيلو.